تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830
السداسي: الثالث
ماستر 2
اسم الوحدة: العلاقات الجزائرية الأوربية 2

أ.د. عبد القادر فكاير

5- العلاقات الجزائرية النمساوية (1727- 1830)

تقديم

كان للجزائر من علاقات مع الامبراطورية النمساوية، هذه الإمبراطورية التي كانت لها علاقات حرب وسلام مع الدولة العثمانية. وبحكم أن الجزائر كانت إيالة عثمانية فقد انعكست تلك العلاقات على الجزائر، وكانت البداية على الخصوص منذ سنة 1717 التي عقدت فيها معاهدة بساروفيتز التي أشارت إحدى موادها إلى التزام الجزائر بهذه المعاهدة وكذلك إيالتي تونس طرابلس (ليبيا). في البداية نسلط الضوء على دولة النمسا في نبذة تاريخية عنها حتى سنة 1748. ثم نتطرق إلى العلاقات النمساوية العثمانية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية النمساوية، ثم نتعرض إلى ظروف عقد المعاهدتين اللتين أبرمتا بين الجزائر مع النمسا الأولى سنة 1727 والثانية سنة 1748، وإلى تحليل بنودهما، بعد ذلك ثم تطرق إلى الوجود القنصلي النمساوي بالجزائر الذي بدأ منذ سنة 1748.

1- سياسة النمسا من أجل الانفتاح على البحر المتوسط:

بدأ تاريخ النمسا منذ أن تولت أسرة هابسبورغ عام 1278 حكم النمسا، وأصبح ملوك هذه الأسرة أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ عام 1438. واستطاع آل الهابسبورغ أن يحافظوا على الأراضي التي كانت تعرف بـ "الممتلكات الوراثية لآل الهابسبورغ"، التي أصبحت تعرف فيما بعد بالنمسا. فأخذت هذه الدولة منذ القرن 17 تتحول إلى دولة مركزية في ظل التوسع العثماني في أوربا. ثم توسعت على حساب بولندا والمجر خلال القرنين 17 و 18. وكان شارل السادس (Charles VI) هو أشهر ملوك النمسا في النصف الأول من القرن 18 الذي حكم ما بين (1711-1740)، قد انشغل بحرب الوراثة الإسبانية، ودخل في حروب مع فرنسا وإسبانيا (1733-1738) بشأن الوراثة البولندية، فقد فيها نابولي وصقلية، كما دخل في حرب مع الدولة العثمانية ما بين (1737-1739) وفقد فيها الإفلاق والصرب. ولما توفي شارل السادس في سنة 1740 خلفتته ابنته ماريا تريزا (Maria Theresa) وقد شهد عهدها أزمة حرب الوراثة النمساوية التي وقعت ما بين (1740-1748). هاجم فريدريك الثاني ملك بروسيا (1740-1786) واستولى على سيليزيا في ديسمبر 1740 كان هذا بداية لحرب الوراثة النمساوية . فشكل تحالف ضم كل من بفاريا وبروسيا وفرنسا. وأعلنوا الحرب على النمسا في عام 1741، وتوغلوا إلى داخل الإمبراطورية واضطرت ماريا تريزا للفرار إلى المجر. وشكل الانكليز تحالفا ضم كل من انكلترا والإمبراطورية النمساوية ومملكة سردينيا. استمرت الحرب في عدة جبهات، وانتهت بعد إجراء مفاوضات أسفرت عن توقيع معاهدة صلح في إكس لا شابيل في أكتوبر 1748 التي وضعت حدا للحرب. ونظرا للنتائج التي أسفرت عنها معاهدة صلح إكس لا شابيل التي

لم تحل المشاكل، وهذا ما أدى إلى اندلاع حرب أخرى عرفت بحرب سبع سنوات ما بين 1756 و 1763، كانت النمسا طرفا فيها، وقعت بين بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر ضد فرنسا والنمسا وروسيا ودول أخرى، انتهت هذه الحرب إثر عقد معاهدة باريس 1763.

2 - العلاقات النمساوية العثمانية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية النمساوية :

لا شك أن العلاقات العثمانية النمساوية قد نبعت من خلال الحدود المشتركة بينهما، التي تشكلت عبر التوسع العثماني في وسط شرق ووسط أوربا، وكانت النمسا ضمن الامبراطورية الرومانية المقدسة تمثل قوة منافسة للعثمانيين في المنطقة ومنها في المجر.وقد وقعت بين الدولتين عدة حروب، **قام السلطان** سليمان القانوني (1520-1566) بغزو بلغراد فأصبح قريبا من بودابست عاصمة المجر. وفي عام 1526 غزا المجر وهزم قواتها وعين أحد أمرائها جان زابوليا (Jean Zápolya) ملكا على المجر. وقد أثار ذلك حفيظة فرديناند أرشيدوق النمسا، فقام بالهجوم على، هرب الملك زابوليا، إلى اسطنبول في عام 1528 مستنجدا بالسلطان سليمان القانوني. فخرج السلطان إلى بودابست وأجبر فرديناند إلى الفرار نحو فيينا، وأعاد السلطان زابوليا إلى عرش المجر، كما هاجم فيينا وحاصرها ابتداء في 27 سبتمر إلى غاية 16 أكتوبر 1529. اضطر السلطان إلى رفع الحصار والعودة إلى بلاده نظرا لحلول فصل الشتاء القاسي البرودة ونقص المؤن، والأسوار القوية.

وبسبب الوضع المتوترا حول المجر، قام السلطان سليمان بحملة جديدة على النمسا في 25 أفريل 1532 وتمكن من فتح قلعة غونس (Guns) على بعد 9 كلم عن فيينا . وفي 11 سبتمبر دخل السلطان مدينة غراز (Graz). وعاد السلطان إلى اسطنبول يوم 21 نوفمبر 1532. وبعد مفاوضات بين الطرفين أبرمت معاهدة في اسطنبول يوم 22 جوان 1533.

وإثر هزيمة الدولة العثمانية في معركة ليبانتو 1571، ظهرت دعوات دول أوربية منها النمسا لإبعاد الدولة العثمانية من أوربا المسيحية. فخاضت النمسا عدة حروب ضد الدولة العثمانية منها الحرب التي وقعت ما بين 1593 و 1606 ،استمرت لمدة 13 سنة. انتهت بالتوقيع على معاهدة زتيواتوروك (Zitvatorok) في 11 نوفمبر 1606.

وبعد مرور خمسين عاما من حالة السلم بين البلدين عادت التوترات من جديد حينما غزا العثمانيون مدينة كروس وأردين المعروفة بـ (Peter-Wardein) التابعة للنمسا سنة 1660، ثم انتشرت الجيوش العثمانية في إقليمي مورافيا وسيليزيا، غير أن سير الحرب تحول لصالح النمسا وحلفائها منها فرنسا، فمنيت الدولة العثمانية بالهزيمة في سنة 1664م. اتجه الطرفان إلى توقيع معاهدة لكنها لم تحقق هدوء طويل، وتجددت الحرب بين الطرفين، وتحركت الجيوش العثمانية باتجاه فيينا في 12 سبتمبر 1683. وهزم الجيش العثماني عند أبواب فيينا أمام جيش التحالف. وهكذا بدأ تراجع الدولة العثمانية في أوربا ففقدت بودابست سنة 1686، المورة 1687، ثم انفصلت عنها المجر.

واستمر التحالف الأوربي المكون من (النمسا، بولندا، البندقية وروسيا) في محاربة الدولة العثمانية إلى غاية عقد معاهدة كارلوفيتز(karlowitz) في 26 جانفي 1699 بين دول التحالف الأوربي والدولة العثمانية. حيث فقدت الدولة العثمانية العديد من المناطق في أوربا، وقد احتوت المعاهدة على عشرين مادة. اضطر السلطان إلى تسليم مناطق واسعة من أوروبا. تمكنت إمبراطورية هابسبورغ من الفوز بالمجر، باستثناء بنات (Banat)على الحدود مع صربيا. وحصل البنادقة على أراضي وجزر مختلفة في جنوب اليونان، بما في ذلك البيلوبونيز (Péloponnèse).

في أفريل 1713 تولى علي باشا داماد منصب الصدر الأعظم. وأعلن الحرب على جمهورية البندقية في سنة 1714 فاستولى على شبه جزيرة المورة وجزر الأرخبيل اليونانية وما تبقى من ثغور جزيرة كريت ولم يبق للبندقية سوى جزيرة كورفو في اليونان. طلبت البندقية المساعدة من الإمبراطور، وبعد مفاوضات تم التوقيع على معاهدة تحالف بين النمسا البندقية في فيينا يوم 13 أفريل 1716. وبناء على ذلك طلب الامبراطور من السلطان أحمد الثالث(1703-1717)إخلاء المورة (Morée)،لكن السلطان رفض ذلك، فحشد الإمبراطور قواته بقيادة الأمير يوجين (Eugène) وقوات من المجر تحت قيادة كونت بالفي (comte de Palfy). وفي 5 أوت وقعت المعركة بين الطرفين في سهل بيتروارادين .

استطاع العثمانيون تحت قيادة الوزير الأعظم "علي باشا داماد" تحقيق التفوق في بداية المعركة، لكن استشهاد علي باشا، أدى إلى حدوث اضطرابات في صفوف وحدات الجيش العثماني، ثم توجه يوجين نحو مدينة تيميسوارا (Timisoara) فحاصرها واستولى على قلعتها المنيعة في 20 أكتوبر 1716، ثم دخل مدينة بلغراد بعد تغلبه على الصدر الأعظم خليل باشا في 18 أوت 1717، ونتج عن المعركة سقوط 20 ألفا من العثمانيين بين شهيد وجريح وأسير. وبعد مفاوضات في باسارويتز (Passarowitz)، (قرية في صربيا). تم التوقيع في 21 جويلية على المعاهدة التي أنهت الحرب، ونصّت على هدنة لمدة 25 عامًا بين الطرفين. لقد احتوت هذه المعاهدة على 20 مادة وأهم ما نصت عليه المعاهدة:

1- حصلت البندقية من على عدد قليل من المعاقل في دالماتيا (Dalmatie) وألبانيا (Albanie)، وبوترينتو(Butrinto) وبريفيسا(Prevesa) وفونيتسا (Vonitsa)(المادة الرابعة)، وسانتا ماورا (Santa Maura) وكيثير (Cythère)(المادة الثالثة).

2- حصلت النمسا على بلغراد (Belgrade)، سيميندريا (Semendria)، وتوابعهم، وبنات (banat) مع تيميسوارا عاصمتها: بلغت الملكية النمساوية ذروة قوتها.

3- أما المورة وجزيرة أيامافرى والجزر الأخرى فتبقى عثمانية.

3-معاهدة الجزائر مع النمسا 1727:

إن المادة الثالثة عشر من صلح باسارويتز (Passarowitz) مع الباب العالي (1718) قد أشارت إلى دول بلاد المغرب العربي بما فيها الجزائر، فبعدما تطرقت إلى استمرار النشاط التجاري بين الإمبراطوريتين، ثم حديثها عن الإجراءات التي على رعايا الإمبراطورية الالتزام بها قصد تأمين تحركاتهم في البحر والبر، ويتجلى ذلك في حصولهم على جوازات سفر وحمل سفنهم للعلم الإمبراطوري، جاء في هذه المادة السماح لهؤلاء التجار بالبيع والشراء في مختلف مقاطعات الإمبراطورية العثمانية الواقعة تحت سلطتها، دون تعرضهم لأي تحرش، ودفعهم لجميع الضرائب الثابتة، ويتمتعون بالحماية الكاملة. ثم أضافت هذه المادة أنه سيتم إقامة في الأماكن من البلاد العثمانية ضمان رفاهية التجارة من خلال نشاط مفوضي القناصل والمترجمين، وسوف يتمتع تجار ولايات جلالة الإمبراطور الروماني بكل الأمان، كل الخير وجميع المزايا الممنوحة للدول المسيحية الأخرى المعفاة من الجزية. بعد ذلك ذكرت المادة الممالك المغاربية بالإسم منها الجزائر بدعوتهم إلى الالتزام بهذه المعاهدة، وذلك الصيغة التالية:« سنبلغ الجزائر وتونس وطرابلس والشعوب الأخرى التي تمارس القرصنة بعدم القيام بأي شيء مخالف لشروط معاهدة السلام هذه». ثم تعرضت بعد ذلك إلى منع مهاجمة السفن التجارية في المستقبل؛ علاوة على ذلك، سيتم أخذ فرقاطاتهم منهم وسيتم منعهم من بناء أخرى، وأولئك الذين يجرؤون في المستقبل على مخالفة هذه

المعاهدة ومهاجمة السفن التجارية لإمبراطور الرومان، سيُطلب منهم دفع تعويض، ورد الأسرى، علاوة على ذلك سيتم معاقبتهم، بحيث يتم إعفاء التجارة من أي احتيال، وأي شيء يقرره مفوضو الطرفين سيتم التصديق عليه وتوحيده وإدراجه في الاتفاقيات.

بعد ما قضت بأمر أولئك الذين في تونس وطرابلس والجزائر العاصمة بعدم مخالفة هذا السلام، لجأ الإمبراطور لإبرام المعاهدات مع الإيالات الثلاثة بوساطة من قبل الديوان العثماني. الأولى مع تونس في عام 1725، والثانية مع طرابلس في عام 1726، والثالثة مع الجزائر عام 1727. ولم يتم ذلك إلا بعد جهد ديبلوماسي قامت به النمسا مع الدولة العثمانية وكذلك مع إيالة الجزائر.

إن ما يتعلق بإبرام أول معاهدة بين الجزائر والنمسا فتعود حسب ما ذكره "هامر" في كتابه "تاريخ الدولة العثمانية " إلى أن الجزائريين قد استولوا مؤخرًا على سفينة عند عودتها من المخاء (Mokha) ، وهي محملة بالقهوة تابعة لشركة أوستند (Ostende) ، وعلى الرغم من كل الاحتجاجات التي قام بها الإمبراطور، إلا أن الجزائريون رفضوا، إما لإعادتها أو دفع تعويض. أرسل الباب العالي إلى الجزائر السفينتين، باترونا (la Patrona) وريالا (la Riala)، بالإضافة إلى سفينتين حربيتين أخريين، التي كان على متنها إسماعيل لونغ (Ismaïlle-Long) كمفوض للوزير الأكبر (grand-vizir)، وسليمان آغا، مفوض kapitan-pascha، وكان البلاط الإمبراطوري للنمسا يمثله جون شونا ميل(John Schonamille) والمترجم نيكولاس ثيلس (Nicolas Theyls).

وكان الوفد يحمل خط شريف (قرار) إلى دايات إيالات الجزائر وتونس وطرابلس مؤرخ في 14 يونيو 1725. وكانت جهود إسماعيل آغا في الجزائر بلا نتيجة. فبعد أن قرأ على الديوان المجتمع النص الإمبراطوري بحضور الداي الباشا، تلقى إجابة سلبية، حيث ألقى الأخير باللوم بشدة على معاهدة السلام المبرمة بين الباب العالي والنمسا. حاول إسماعيل آغا أن يوجه إليه بعض الانتقادات، ولكنه سرعان ما أدرك أنه لم يستطيع فعل شيء ما، لذا أبحر مرة أخرى متوجها إلى تونس ثم إلى طرابلس للقيام بنفس المهمة. ونتيجة لرفض الداي تنفيذ أوامر السلطان في هذا الشأن، اعتبر شيخ الإسلام ينيشهرلي عبد الله أفندي Yenişehirli) (Abdullah Efendiأن الداي عاصياً لولي الأمر، ولهذا منعت الدولة العثمانية مندوب الداي من استجلاب الجنود والبحارة الأتراك من الأناضول كما كان معهودا في السابق.

لكن اسماعيل آغا كان سعيدا للغاية في تونس وطرابلس، حيث أُبرمت معاهداتا سلام مع النمسا من خلال وساطته. وقد نصت هذين المعاهدتين، اللتان احتوتا على ثلاثة عشر مادة، وأهم ما تضمنته، أن السفن النمساوية ورعاياها لم يعد عليهم الخوف من القرصنة أو العبودية تحت هذا الاسم، كما يسري الحال على السفن الهولندية والصقلية والنابولية والفلورنسية، وسفن فيومي (Fiume) ومن تريست (Trieste). ونتيجة لهذه المعاهدات التي لم تفشل حكومة فيينا في التصديق عليها، ذهب مبعوثون تونسيون ومن طرابلس إلى هذه المدينة، ولأول مرة، تم تنصيب قناصل إمبراطورية النمسا في الدول المغاربية. وقد أورد "هامر" أن سبب مقاومة الجزائريين العنيدة لأوامر الباب العالي هو أن الجزائريين قد شعروا بأنهم مدعومون من إنكلترا، التي أثارتهم سراً ضد هولندا. ففي غضون تسع سنوات، استولى الجزائريون على سبعين سفينة هولندية، وتم رفض العرض الذي قدمته هولندا لشراء السلام بسعر تكريم سنوي قدره مائتي ألف فلورين. وأخيرًا وبفضل خط شريف امبراطوري

بتاريخ 8 سبتمبر 1726، تم القبول، كما تم لاحقًا إبرام السلام بين الجزائر والنمسا في 8 مارس 1727.

4- مضمون معاهدة 1727 وتحليلها.

تتكون المعاهدة من ثلاثة عشر مادة، وتم التوقيع عليها في العاصمة العثمانية اسطنبول، وقد تأخر إعدادها ثم التوقيع عليها قرابة عامين بعد زيارة الوفد العثماني والنمساوي للجزائر خلال سنة 1725. وذلك يعود إلى موقف الداي الرافض الالتزام بما جاء به موفد السلطان كما وضحنا ذلك سابقا. إن ما يلاحظ على هذه المعاهدة أن الكثير من موادها تتعلق ما كان يشغل النمسا، وفي آواخر بعضها تذكر عبارة نفس الشأن ينطبق على الجزائر. وهذا من دون شك راجع إلى طبيعة التفاوض وإعداد المعاهدة الذي تم بين مفاوضين جزائريين ونمساويين بوساطة عثمانية، والجدير بالذكر أن نص مواد المعاهدة الذي وضفته في هذا العمل موجودا في كتاب: (Corps universel diplomatique du droit des gens… PP.140-141)

بعدما ذكرت **المادة الأولى** تاريخ عقد المعاهدة بالهجري ثم الميلادي« سنة ألف ومائة وتسعة وثلاثون من الشهر القمري المسمى رجب، اليوم الخامس، أي 26 فبراير من سنة الرب (l'An du Seigneur) ألف وسبعمائة وسبعة وعشرون » عرضت ما كان يشغل الجانب النمساوي وهو توقيف أعمال القرصنة من الجانب الجزائري وإرجاع ما تم الاستيلاء عليه من أشخاص والسفن ومختلف البضائع، فذكرت أنه بناء على ما تنص هذه المعاهدة ستتوقف جميع أعمال القرصنة والعداوات عن طريق البحر والبر بين رعايا وسفن مجلس الشيوخ في الجزائر، ثم تعرضت إلى حالات من المواجهات بين سفن الطرفين وحدوث أضرار لحقت بأحد الأطراف فذكرت:« سيتم إصلاحه بالكامل، وسيتم استعادة السفن المستولى عليها والتي تم قصفها والأسرى وجميع الأشياء الأخرى بالكامل ». **أما المادة الثانية** فقد تحدثت متفائلة عن حالة الهدوء والأمن الذي سيعم مستقبلا بين البلدين وتطرقت **المادة الثالثة** إلى مراعاة سلامة السفن التي تدخل مضطرة إلى الموانئ وحرمة رايات الطرفين أينما كانت ، ثم تحدثت عن أمن سفن الطرفين في الموانئ، كما طرحت توقعا:« إذا تم أخذها من قبل الأعداء في مثل هذه الحالة، فلا يمكن طلب الاسترداد من أي من البلدان المتعاقدة ». وتحدثت **المادة الرابعة** عن تفتيش السفن الجزائرية للسفن التابعة للامبراطورية والإجراءات التي على البحارة الجزائريون القيام بها في هذه العملية. وتطرقت **المادة الخامسة** إلى مصير الأسرى الألمان الذين إذا تم إحضارهم إلى أحد موانئ الجزائر بواسطة السفن العدوة للألمان، فقالت أنه لا يتم وضع الأسرى على الارض، وإذا تم إنزالهم، فإنه يتم إطلاق سراحهم. أما **المادة السادسة** فتعرضت إلى مصير الرعايا الألمان الموجودين على متن سفن أجنبية، والعكس ما يتعلق بوجود رعايا أجانب على متن سفن ألمانية، وتعرضت **المادة السابعة** إلى عدم التعاون مع سفن أعداء الطرفين بتقديم المساعدات أو حماية لسفن الأعداء الذين هم في حالة حرب مع الرعايا الألمان، ونفس الحالة تنطبق على سلوك الألمان مع أعداء الجزائر. وتحدثت **المادة الثامنة** عن تعيين قنصل الإمبراطورية لدى الجزائر وبعض المهام الأساسية التي يقوم بها مثل رعاية شؤون بلاده في الجزائر ومنح جوازات السفر لرعايا بلاده. أما **المادة التاسعة** فتعرضت إلى ما يتعلق بالقضاء وفض النزاعات بين مواطنين جزائريين ونمساويين. **المادة العاشرة** حالة خصام أخرى وهي إذا قام رعية ألماني بضرب مسلم وتم القبض عليه، فسيكون تحت حماية القنصل. وتحدثت **المادة الحادية عشر** عن حدوث أي خلاف بين البلدين حول هذه المعاهدة. وعادت **المادة الثانية عشر** إلى

الحديث عن وقوع الصدام بين السفن في البحر فإن المعتدي أيا كان، سيتحمل العقوبة المستحقة. أما **المادة الثالثة عشر** والأخيرة، فتحدثت عن حالة إبطال هذه المعاهدة والإجراءات التي على الطرفين القيام بها . وفي نهاية المعاهدة وردت فقرة ختامية ذكر فيها اسم كل من مصطفى باشا وجوزيف ديلينجي(Josef_von_Dirling) الموقعان على المعاهدة الذي تم في اسطنبول بالتاريخ المذكور: حرر في القسطنطينية في الخامس عشر من الشهر القمري المسمى رجب، سنة 1139 هـ ، أي في الثامن من مارس 1727.

5- ظروف انعقاد معاهدة 1748 وتحليل محتواها :

تحتوي هذه المعاهدة على 22 مادة ،

استهلت المعاهدة بديباجة مختصرة ورد فيها ذكر الجهة التي أمرت بنشر نص هذه المعاهدة وهما صاحب الجلالة الإمبراطوري وإيالة الجزائر، ثم ذكر فيها تاريخ عقدها والمناطق التي هي معنية بها، الجزائر والأقاليم الكبرى للإمبراطورية النمساوية «إن معاهدة السلام بين جلالة الإمبراطور ومدينة الجزائر حتى حدود هذه المملكة في 8 أكتوبر 1748. بالنسبة للبلدان التابعة لجلالة الإمبراطور، هم جلالة الإمبراطور الملكي للمجر، وبوهيميا في اثنين وعشرين مادة ذات المحتوى التالي» .

بدأت المعاهدة في **المادة الأولى** بذكر الأشخاص الذين أشرفوا على إعداد هذه المعاهدة بين مندوبي البلدين إن محمد باشا وأغسطس (Auguste) قائد الميليشيات. أما **المادة الثانية** فقد تحدثت عن الشأن الإقتصادي بذكرها ما على سفن الإمبراطورية النمساوية القيام به، وما يتعلق بالحقوق المالية الواجب دفعها للجزائر خلال وجدودها بأحد موانئ الجزائر، وهي نسبة 5% كما هو الشأن للفرنسيين والانكليز. وعرضت **المادة الثالثة** حالة التقاء السفن الحربية بالسفن التجارية للأمتين في البحر فلا يتعرضون لها ولركابها بأي سلوك مشين بالحجز أو الاستيلاء على ممتلكاتهم، بل يتركونهم يسيرون في حالهم. أما **المادة الرابعة** فتعرضت إلى حالة التقاء السفن المسلحة الجزائرية بالسفن النمساوية، وحددت إجراءات التفتيش التي تقوم بها السفن الجزائرية على السفن النمساوية، وذلك بتحديد شخصين فقط يسمح لهما الصعود إلى السفينة، وبمجرد إبداء طاقم السفينة النمساوية جوازات السفر يعود الزورق بعد أداء مهمته، وتواصل السفينة رحلتها. وفي **المادة الخامسة** تعرضت إلى عدم تعرض الجزائريين إلى السفن النمساوية . أما **المادة السادسة** فتطرقت إلى حالة تعرض سفن النمسا والمناطق التابعة لها منها ليفورنو (Livorno)، بورتو- فيريو (Porto-Ferraio)، تريست (Trieste)، إلخ. إلى الغرق في سواحل الجزائر، فبينت أنه يمنع الاستيلاء على البضائع التي تحملها، كما يمنع الاستيلاء على السفن والأشخاص الموجودين على متنها. وتحدثت **المادة السابعة** عن عدم تسليح السفن الجزائرية لقوى معادية للنمسا لمطاردة رعايا النمسا . وخصصت المعاهدة ثلاثة مواد عن الغنائم وهي المواد 8، 9، 10.

وتحدثت المادة **الحادية عشر** عن حالة هروب أسير من أي بلد كان إلى سفينة تابعة للنمسا عند وجودها بميناء الجزائر، فذكرت أنه إذا طلبه حاكم الجزائر فعلى قائد السفينة تسليمه إلى الحاكم المذكور. أما المادة **الثانية عشر** فتعرضت إلى وضعية رعايا النمسا في الجزائر وحالة أسرى هذا البلد، وعرضت الإجراءات التي على البلدين القيام بها من أجل تحريرهم. وتحدثت **المادة الثالثة** عشر عن ميراث المتوفي لأحد الرعيا الإمبراطورية النمساوية، فذكرت أنه لا يجوز لا للسلطة الجزائرية ولا أي شخص آخر الاستيلاء على تركته. ثم ذكرت

أن المتوفى إذا ترك وريثا فهو الذي سيتولى أخذ التركة وفي حالة أن الميت لم يترك وريثا فإن القنصل هو الذي يتصرف في التركة حتى يظهر ورثة المتوفى .

أما **المادة الرابعة** عشر فتحدثت عن حرية الممارسة التجارية للتجار النمساويين في الجزائر. وتحدثت المادة **الخامسة عشر** عن الجهة التي تتولى محاكمة الرعايا النمساويين وهم على أرض الجزائر في حالة حدوث نزاع مع مسلم ،فسيتم الحكم على قضيتهم بحضور الداي والديوان، ولكن إذا وقع النزاع بين رعايا جلالة الإمبراطور فقط، فسيتم الفصل فيه من قبل القنصل الإمبراطوري وحده. أما المادة السادسة عشر فتطرقت إلى حالة وقوع جريمة تسبب فيها رعية تابع للنمسا فسيتم معاقبته بطريقة مماثلة وفقا لقوانين البلاد. أما صلاحيات القناصل خلال مهامهم في الجزائر فذكرت المادة السابعة عشر أن تكون له كامل الحرية والسلامة في شخصه وممتلكاته واختياره من يساعده في مهامه من مترجم أو وسيط تجاري، وله الحرية في السفر بالسفينة وغيرها من الحقوق. وتحدثت **المادة 18** عن استمرار السلام والصداقة بين البلدين، ثم ذكرت في حالة حدوث في المستقبل خلافات قد تؤدي إلى خرق هذه المعاهدة فقالت أن القنصل ورعايا صاحب الجلالة يسمح لهم بغادرة الجزائر بكل حرية. أما المادة 19 فتحدثت عن حالة وجود رعية تابع للامبراطورية أو رعية جزائرية على متن سفن عدوة للأمبراطوية أو للجزائر فلا يتم إلحاق الضرر به أو بممتلكاته. وتحدثت **المادة 20** عن السلام البحري الذي يتم عند وصول سفن امبراطورية النمسا إلى ميناء الجزائر بإطلاق واحد وعشرون طلقة مدفعية من كلا الطرفين. وخصصت **المادة 21** عن القنصل فهو مستثنى من دفع الضرائب. وفي المادة 22 والأخيرة تحدثت عن حالة حدوث خلاف أو أمر ما يتعارض مع المعاهدة، فبينت أن السلام بين البلدين يبقى قائما، وإنما يتم معاقبة المتسبب في خرق هذا السلم من أي جهة كانت.

وورد في آخر المعاهدة أمرا لحكام موانئ في إيطاليا التي تشرف عليها الإمبراطورية النمساوية، وكذلك المسؤولين الآخرين في المنطقة بالتقيد بما في هذه المعاهدة.

6- الوجود القنصلي النمساوي بالجزائر:

في المادة 5 من معاهدة Passarowitz، حصلت النمسا على الحق في توظيف القناصل. وكان ينظر إلى القنصل الإمبراطوري لدى الباب العالي أنه هو عميد السلك الدبلوماسي في إيالات شمال إفريقيا. لقد عينت النمسا قناصل لها في تونس وطرابلس في وقت قصير بعد إبرام المعاهدتين معهما خلافا مع الجزائر. ففي تونس، تم تأكيد تعيين سيمون بيلارينو (Simon Pilarino) قنصلاً مؤقتًا في بداية عام 1726، بعد أن تم تعيينه بالفعل في 25 سبتمبر 1725.وتم تكليفه بمراعاة القوانين التونسية وإصدار جوازات السفر.أما في طرابلس، فقد تم تعيين فرانز جوزيف ماير (F. J. Mayer) قنصلًا في 1 يناير 1728 .

أما عن الجزائر فإن النمسا لم تعين قنصلا لها بعد إبرام المعاهدة الأولى بين البلدين – سنة 1727- وذلك يرجع على ما يبدو إلى تحفظ حكام الجزائر على عقد حتى المعاهدة نفسها، التي تأخر عقدها بسنتتين بخلاف ما وقع مع تونس وطرابلس. ولهذا تعطل تعيين القنصل النمساوي في الجزائر لأكثر من عقدين، أي بعد عقد المعاهدة الثانية 1748.

ووفقًا لهذه المعاهدة (1748)، تم تعيين أول قنصل للإمبراطورية النمساوية في الجزائر وهو كارلو أونطونيو ستانداردي (Carlo Antonio Stendardi)، ويعد هذا القنصل من أهم قناصل النمسا في الجزائر نظرا للمدة التي قضاها في الجزائر (1755-1748)، كما أنه خلف العديد من الكتابات عن الجزائر. ففي سنة 1748 وعمره 27 سنة تم إرساله كمفوض

إلى القسطنطينية لإرسال العبيد الأتراك إلى السلطان العثماني ، ثم تم تعيينه قنصلا مقيمًا في الجزائر في أكتوبر 1748. وقام تدوين ملاحظات مختلفة وكتابة بعض المقالات التي تم جمعها بعد وفاته : ((Ristretto della Vita..., a cura di A. Calogera, 1765)).
كما تميز بنشاطه الدبلوماسي وكان يعرف دائمًا كيف يراقب ويفسر الوضع الجزائري.الجزائر العاصمة" " Portraits des consuls des différents puissances qui résident a Alger"، الذي أرسله إلى حكومته في 11 أكتوبر 1748. وفي ديسمبر 1750 تم تكليفه بتخليص حوالي عشرين من ضباط وجنود من الجيش النمساوي، بالإضافة إلى جميع رعايا الإمبراطورية وبعض التوسكان الذين كانوا أسرى في الجزائر. وفي مارس 1755عاد إلى توسكانا بعد انهيار العلاقات بين إمبراطورية هابسبورغ والجزائر. إثر ذلك عينته حكومة توسكانا في منصب القنصل في مملكة الصقليتين في نابولي، حيث قضى في هذا المنصب خمس سنوات. توفي في 6 جويلية 1764.

لقد أعد ستانداردي عدة تقارير عن الجزائر شملت جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، أعدها خلال إقامته في الجزائر مسجلة باللغة الإيطالية وهي:

1- تقييد حياة كارلو ستنداردي (Ristretto della vita di Carlo Stendardi)
2- حكومة الجزائر (Governo d'Algieri)
3- تجارة الجزائر (Commercio d'Algieri)
4- تقرير عن طاعون الجزائر في سنوات 1752-1753 (Relazione della peste d'Algieri ... 1752. 1753)
5- تقرير عن الوفاة المأساوية لمحمد باشا باي الجزائر في 11 ديسمبر 1754 (Relazione della tragica morte di Mehemet Pascia`Bey d'Algieri, 1754)
6- الشهب والظواهر الأخرى التي لوحظت في الجزائر في عام 1753 بدءًا من الاعتدال الخريفي لعام 1752 (Meteore, ed altri fenomeni osservati in Algieri nell'anno 1753)(تم تلخيص الظروف المناخية لكل شهر مع توفير بيانات عن درجات الحرارة.).

أما عن الوجود القنصلي النمساوي في الجزائر بعد ستاندرادي، فقد استمرت النمسا ترسل قناصل لها إلى الجزائر حتى سنة 1764. أما بعد هذه السنة فقد انخفض التمثيل الدبلوماسي النمساوي إلى عدة صفات لممثليها في الجزائر مثل قنصل مؤقت ووكيل، ومسير أو وكيل عام مؤقت، نظرا لتردي العلاقات بين البلدين. أما في وهران فقد أرسلت النمسا ممثلا لها حمل صفة "وكيل قنصلي فخري" والمتمثل في يوهان سجيتكوفيتش (Johann Sgitcovich)، خلال الفترة ما بين 1814- 1830.

والجدير بالذكر أن الإمبراطورية النمساوية كانت ترسل في كثير من الأحيان ممثلين عنها إلى الجزائر من الدبلوماسيين ذوي الأصول الإيطالية مثل ستانداردي السابق الذكر، ونضيف هنا شخصية أخرى وهي فيديريكو جياتانو غوستافو أرمانو (Federico Gaetano Gustavo Armano) من توسكانا الذي كان قنصلا لتوسكانا في الجزائر ما بين 1759-1769، ثم أصبح قنصلا للامبراطورية النمساوية ما بين 1760-1765. وفي حالات أخرى كانت الإمبراطورية النمساوية تعين قناصل دول أوربية أخرى في الجزائر كممثلين لها، فمثلا في عام 1784، بالإضافة إلى كون هنريك غوتفريد براندل (Henrik Gottfrid Brandel) قنصلا للسويد في الجزائر، أصبح أيضًا يمثل المصالح النمساوية في الجزائر بصفة وكيل. وعندما توترت العلاقات بين الجزائر والسويد في عام 1792، غادر

القنصل السويدي الجزائر وأصبح القنصل الهولندي في الجزائر أونطوان بيار فريسينيت (Antoine-Pierre Fraissinet) وكيلا عن النمسا في الجزائر. الذي كان قنصلا لبلاده في الجزائر بداية من سنة 1785 إلى غاية وفاته بالجزائر في البيت القنصلي بريف مدينة الجزائر في 14 أوت 1808. وبعد ذلك تولى نفس المهمة القنصل العام الإنكليزي هنري ماك دونيل (Henry Mac Donell) الذي أصبح في نفس الوقت يمثل المصالح النمساوية في الجزائر بصفته وكيل عام مؤقت للنمسا خلال سنة 1825. ونذكر كذلك القنصل العام الفرنسي في الجزائر بيار دوفال (Pierre Deval)الذي مثل النمسا بنفس الصفة في الجزائر ما بين 1825-1830. وفيما يلي جدولا لممثلي الإمبراطورية النمساوية في الجزائر من قناصل وقناصل مؤقتين ووكلاء وغير ذلك.

الإسم	الصفة	الفترة
كارلو ستانداردي Carlo Antonio Stendardi	قنصل Konsul	1748 – 1755-8-12
جوزيف كرش Josef Kersch	قنصل Konsul	1757
فريديريكو كاجيتانو أرمانو Frederico Cajetano Armano	قنصل Konsul	1757-12-20إلى1764-7-18
لودفيكو بالبياني Lodovico Balbiani	قنصل، عين غير محلف	1759
فرانز غروبرت Franz Grobert	قنصل مؤقت Interimistisch Konsul	1758
هنريك براندلHenrik Brandel (قنصل سويدي)	وكيل Agent	1783-4-19 إلى 1792
فرانز فراينسينيت Franz Fraissinet قنصل هولندي	وكيل Agent	1792- 1808
كرييت Crest	مسير Gerent	1813
هنري ماك دوميل Henry MAC Donell قنصل عام انكليزي	وكيل عام مؤقت Provisorisch Generalagent	1825
دولميتش بنسامون Dolmetsch Bensamon قنصل عام انكليزي	مسير مؤقت Provisorisch Gerent	1825
بيار دوفالPierre Deval قنصل عام فرنسي	مسير مؤقت Provisorisch Gerent	1825-1830
يوهان سجيفكوفيتش Johann Sgitcovich	وكيل قنصلي فخري Honorarkonsulat Agent	1814-1830 في وهران